



سوق الاتصالات المصرية تستوعب تقنيات الجيل الخامس

المصالح الاقتصادية تشعل صراع الهاتف الخليوي في مصر

فودافون تفوز بتقنيات الجيل الخامس في العاصمة الإدارية

تشهد ساحة الاتصالات الخليوية في مصر حروباً تسعى الشركات من خلالها إلى شراء مصالح اقتصادية، من أجل تعزيز تواجدتها وتوسيع حصصها في سوق يصل عدد المشتركين فيه إلى نحو 100 مليون مشترك في خدمات الهاتف المحمول المختلفة. ويتوافق هذا التزاوج مع توسع مصر في بناء 30 مدينة ذكية جديدة تعتمد بشكل رئيسي على تقنيات الاتصالات، ما يفتح المجال للمزيد من الاستثمارات.

وتقدم خدمة اتصالات الهاتف المحمول في مصر، "فودافون" الإنجليزية و"اورنج" الفرنسية و"اتصالات" الإماراتية و"وي" المصرية. وحسبت وزارة الاتصالات في مصر بعضاً من نزاعات هذه الشركات العام الماضي التي امتدت لفترات طويلة، عبر تسوية بين الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات والشركات مقدمة الخدمة بسبب أسعار المكالمات المتبادلة على شبكتها، حيث أدى اختلاف طرق الحساب لنشوب نزاعات مالية أمام القضاء.

ويصل عدد مستخدمي الهاتف المحمول في مصر إلى حوالي 96 مليون مشترك بنهاية أكتوبر الماضي، مقارنة بنحو 95.25 مليون مشترك في أكتوبر 2019. ورغم فورة نمو سوق الاتصالات في مصر، إلا أن "فودافون" العالمية سعت للتخارج من مصر وفق استراتيجية تستهدف التركيز على السوق الأوروبية، وتوقفت مباحثاتها مع شركة الاتصالات السعودية "أس.تي.سي" وامتدت لنحو عام تقريبا لشراء حصة فودافون مصر.

وبلغت قيمة الصفقة نحو 4.35 مليار دولار، حيث تمتلك فودافون المصرية نحو 55 في المئة من فودافون مصر، فيما تمتلك الشركة المصرية للاتصالات الحكومية نحو 45 في المئة من رأسمال فودافون مصر.

وأطلقت الشركة المصرية للاتصالات قبل عامين مشغل للهاتف الخليوي "وي"، وبموجب حصتها في رأسمال فودافون تحصلت على عدد من المقاعد في مجلس إدارة فودافون-مصر، وهو أمر أزعجها، لأنها ستصبح مكشوفة أمام منافستها "وي" في السوق المصرية. وبعد فشل صفقة "فودافون-أس.تي.سي" زار القاهرة مؤخرا نيك ريد الرئيس التنفيذي والعضو المنتخب لمجموعة فودافون العالمية، واستقبله الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، وعقب اللقاء أعلن خطة توسعات استثمارية للشركة في مصر.

وقال إن "فودافون" سوف تستشرف فرص إجراء تجربة تشغيلية لتقنيات الجيل الخامس في العاصمة الإدارية الأخرى في مصر، وهو الأمر الذي يفتح المجال للمزيد من الاستثمارات.



محمد حماد صحافي مصري

وتقدم خدمة اتصالات الهاتف المحمول في مصر، "فودافون" الإنجليزية و"اورنج" الفرنسية و"اتصالات" الإماراتية و"وي" المصرية. وحسبت وزارة الاتصالات في مصر بعضاً من نزاعات هذه الشركات العام الماضي التي امتدت لفترات طويلة، عبر تسوية بين الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات والشركات مقدمة الخدمة بسبب أسعار المكالمات المتبادلة على شبكتها، حيث أدى اختلاف طرق الحساب لنشوب نزاعات مالية أمام القضاء.

ويصل عدد مستخدمي الهاتف المحمول في مصر إلى حوالي 96 مليون مشترك بنهاية أكتوبر الماضي، مقارنة بنحو 95.25 مليون مشترك في أكتوبر 2019. ورغم فورة نمو سوق الاتصالات في مصر، إلا أن "فودافون" العالمية سعت للتخارج من مصر وفق استراتيجية تستهدف التركيز على السوق الأوروبية، وتوقفت مباحثاتها مع شركة الاتصالات السعودية "أس.تي.سي" وامتدت لنحو عام تقريبا لشراء حصة فودافون مصر.

وبلغت قيمة الصفقة نحو 4.35 مليار دولار، حيث تمتلك فودافون المصرية نحو 55 في المئة من فودافون مصر، فيما تمتلك الشركة المصرية للاتصالات الحكومية نحو 45 في المئة من رأسمال فودافون مصر.

وأطلقت الشركة المصرية للاتصالات قبل عامين مشغل للهاتف الخليوي "وي"، وبموجب حصتها في رأسمال فودافون تحصلت على عدد من المقاعد في مجلس إدارة فودافون-مصر، وهو أمر أزعجها، لأنها ستصبح مكشوفة أمام منافستها "وي" في السوق المصرية. وبعد فشل صفقة "فودافون-أس.تي.سي" زار القاهرة مؤخرا نيك ريد الرئيس التنفيذي والعضو المنتخب لمجموعة فودافون العالمية، واستقبله الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، وعقب اللقاء أعلن خطة توسعات استثمارية للشركة في مصر.

وقال إن "فودافون" سوف تستشرف فرص إجراء تجربة تشغيلية لتقنيات الجيل الخامس في العاصمة الإدارية

اتفاق بريكست والأزمة المالية يسرعان التقارب الاقتصادي بين بريطانيا وتركيا

تعاون اقتصادي ثنائي بين بلدين مأزومين

وبموجب الاتفاق، سيزداد حجم التروية السميكية، التي يمكن للصيادين البريطانيين اصطحابها بعدما كانت تخضع لقواعد الحصص الأوروبية، كما يضمن للطرفين استمرار حركة التجارة والبضائع دون تعريفات أو حصص. وتعهد كبير المفوضين في ملف بريكست عن الاتحاد الأوروبي ميشال بارنييه، أن تتف بروكسل إلى جانب الصيادين الأوروبيين بعد مغادرة بريطانيا النكتل.

وبعد الخروج، سترداد الحواجز أمام التجارة، بينما ستترجع حرية حركة العمالة. وستخضع البضائع البريطانية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي للفحوص والرسوم الجمركية، التي تخضع لها بضائع أي دولة أجنبية من خارج الاتحاد. وسيبقى البريطانيون مميزات حرية التنقل، وسيحتاجون إلى تأشيرة دخول إلى الاتحاد الأوروبي، كما سيضطرون إلى استخراج رخصة السياقة الدولية ليستطيعوا القيادة في أوروبا. وسيُفرض نظام التوظيف العالمي على الاتصالات. وسيكون الخروج من الاتحاد الأوروبي إيذانا بفترة ممتدة من البطالة الهيكلية المرتفعة، ما يتسبب في فقدان بعض المكاسب الكبيرة المحققة في مجال التوظيف خلال السنوات القليلة الماضية.

وستؤدي الحواجز الجمركية إلى انخفاض الهجرة، وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل قطاع اقتصادي في المملكة المتحدة، كما أن تأخر حركة البضائع بين الجانبين سينعكس سلباً على الصناعات المعتمدة على استيراد قطع مصنعة في دول الاتحاد الأوروبي، ويرفع من تكلفة استيرادها أيضاً، ما قد يدفع المصنعين إلى نقل المصانع خارج بريطانيا.

يمثل الإعلان عن اتفاقية تجارية بين بريطانيا وتركيا فرصة للزعيمين المأزومين رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بأن يقولوا إن أزمة بريكست والأزمة المالية والاقتصادية التركية أتاحتا فرصة استثنائية للتقارب بين البلدين.

مع 62 بلداً حتى الآن قبل نهاية الفترة الانتقالية لانفصالها عن الاتحاد الأوروبي، التي تصل في الأول من يناير، عندما تترك الترتيبات التجارية مع الاتحاد.

وفي وقت سابق قالت وزيرة التجارة التركية روهصار بكجان، إنهم يتابعون تطورات التوصل إلى اتفاق ما بعد "بريكست"، حتى تتمكن تركيا من توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع بريطانيا.

وأضافت أنها تقوم بالعديد من الاتصالات رفيعة المستوى والاجتماعات الفنية حول هذا الموضوع. وأردفت "في الواقع مشروع اتفاقنا جاهز، لم نتمكن من توقيعه قبل الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا". وتابعت "نحن الآن نراقب التطورات ونواصل العمل بطريقة متزامنة مع كلا الجانبين، هدفنا هو توقيع هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن". وتواصل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، إلى اتفاق تجاري مرحلته ما بعد خروج المملكة من الاتحاد "بريكست".

عقب محادثات عديدة سابقة انتهت بالفشل، وجهت الاتفاق بين الجانبين قبل أسبوع واحد من انتهاء الفترة المؤقتة لخروج بريطانيا نهائياً من النكتل الأوروبي في 13 ديسمبر.

لندن - أعلنت بريطانيا وتركيا عن اتفاقية تجارية توطئ العلاقة بينهما، لكنها في الحقيقة هي إعادة تأكيد للاتفاقية الموجودة أصلاً.

وقالت وزارة التجارة البريطانية الأحد، إن بريطانيا وتركيا ستوقعان على اتفاق تجارة حرة الثلاثاء هو الأول من نوعه، منذ توصل رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إلى اتفاق تجاري جديد مع الاتحاد الأوروبي.

ليز تروس
الاتفاق سيبقي على الترتيبات التجارية المعفاة من الرسوم

وسيعم الاتفاق نفس البنود التجارية القائمة حالياً بين أنقرة ولندن، لكن وزيرة التجارة البريطانية ليز تروس، قالت إنها تأمل في إبرام اتفاق تفصيلي بين البلدين في أقرب وقت.

وقالت الوزيرة في بيان "إن الاتفاق الذي نتوقع إبرامه هذا الأسبوع سيبقي على الترتيبات التجارية المعفاة من الرسوم، وسيساعد في دعم شراكتنا التجارية، وسيمنح الثقة لآلاف من العاملين في بريطانيا في قطاعات التصنيع والسيارات والصلب".

وأضافت "نتطلع الآن إلى العمل مع تركيا على اتفاقية تجارية مفصلة بين بريطانيا وتركيا في المستقبل القريب". وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 18.6 مليار جنيه إسترليني (25.25 مليار دولار) في 2019، وتقول بريطانيا إنه خامس أكبر تبادلات تجاري تفاوضت عليه الوزارة بعد اتفاقات مماثلة مع اليابان وكندا وسويسرا والنرويج. ووقعت بريطانيا على اتفاقيات تجارية

هل يشكّل العام 2020 منعطفًا في مسار الانبعاثات الكربونية

فرض الركود الاقتصادي للعام 2020 في ظل تداعيات كورونا، انخفاض انبعاثات الكربون والغازات نظراً لانحسار أنشطة المصانع وانهايار الطلب على الطاقة، ما يطرح تساؤلات حول إمكانية أن يكون ذلك نقطة مفصلية في علاقة بالمشكلة المناخي، لتسريع الخطوات الفعلية نحو أهداف مكافحة الاحتباس الحراري وحشد الجهود الدولية لذلك بالاستفادة من بيئة مواتية خلقها الوباء.

ومع الإعلان عن لقاحات عدة ضد فايروس كورونا المستجد وتوقع انتعاش الاقتصاد في 2021، هل سيكسر ارتفاع العام 2020 استثناءً أم أنه سيكون فاتحة مسار متواصل لتراجع الانبعاثات الكربونية؟

ويرد مدير الوكالة الدولية للطاقة فتيح بيرول على هذا السؤال قائلاً "أخشى أن نشهد بعد هذا الانخفاض ارتفاعاً في الانبعاثات في حال لم تتخذ الحكومات تدابير جديدة واسعة النطاق".

ويضيف "في غياب تدابير 'خضراء' في خطط الإنعاش، سنعود إلى الوضع الذي كنا عليه قبل الوباء". ومن شأن النهج الذي تختره الصين، وهي أكبر مصدر لانبعاثات الغازات الدفينة في العالم، أن "يؤدي دوراً مهماً" في هذا الشأن وفق رؤية بيرول. ويقول الأخير إن "الصين كانت أول بلد

تفتش فيه الفايروس وأول من اعتمد تدابير عزل عام وأول اقتصاد عانى من التباطؤ. غير أن الصين باتت أيضاً أول بلد ينتعش اقتصاده وأصبحت الانبعاثات اليوم أكثر مما كانت عليه قبل الأزمة".

ووفق حسابات مشروع "إندرجي بوليسي تراكر" الذي يجمع 14 معهداً بحثياً ينتج التهديّات التي قطعت لها بعد فترة الوباء، ستضخّ بلدان مجموعة العشرين نحو 234 مليار دولار على الأقل من الأموال العامة لصالح مصادر الطاقة الأحفورية، في مقابل 151 ملياراً للمصادر النظيفة.

ويحسب تقديرات الأمم المتحدة، لا بد من أن يتراجع إنتاج النفط والغاز والفحم بنسبة 6 في المئة في السنة حتى العام 2030 لإحتواء الاحتباس الحراري بـ1.5 درجة مئوية. غير أن الدول تنوي زيادة إنتاج مصادر الطاقة الأحفورية بنسبة 2 في المئة في السنة، وذلك بالرغم من تدني أسعار مصادر الطاقة المتجددة. ويأمل كينغزفيل بوند من مركز الأبحاث "كربون تراكر" في أن يكون العام 2019 قد شكّل نزوة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وقد يحدث ذلك في إطار "السيناريو الأكثر تفاؤلاً، غير أنه ليس السيناريو الأكثر واقعية"، على حد قول عالمة المناخ كورين لو كيريه.

باريس - في ظل الانخفاض القياسي في انبعاثات الغازات الدفينة وركود الطلب على مصادر الطاقة الأحفورية، شكّل العام 2020 سنة مواتية جداً للمناخ، من دون أن يكون هذا النبا السار في الحسبان. ويتوقع أن تكون انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد انخفضت هذا العام بنسبة لم يسجل مثلها في السابق قدرها 7 في المئة تقريباً، بحسب الأمم المتحدة و"مشروع الكربون العالمي". ويعزى هذا الانخفاض إلى التدابير المتخذة لإحتواء انتشار وباء كوفيد -19. ويهدف إبقاء الأمل حياً في إمكانية حصر ارتفاع الحرارة بمعدل 1.5 درجة مئوية وما يتربّط عنه من كوارث مناخية، لا بد من خفض انبعاثات الغازات الدفينة كل سنة بنسبة 7.6 في المئة، وذلك بين العامين 2020 و2030، بحسب تقديرات الأمم المتحدة.

7 في المئة نسبة انخفاض الكربون خلال العام 2020 بحسب منظمة الأمم المتحدة

